محاضرة رقم 3	
الكلية	الزراعة
القسم	الاقتصاد الزراعي
المادة باللغة العربية	تجارة خارجية
المادة باللغة الانجليزية	Foreign Trade
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2024-2023
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ. م .د سعد عبد الكريم حماد
العنوان باللغة العربية	نظريات التجارة الخارجية الحديثة
العنوان باللغة الانجليزية	Modern foreign trade theories
المصادر والمراجع	الطائي ، د . غازي (1999) كتاب الاقتصاد الدولي ، دار الكتب ، الموصل.
	الدليمي ، د . سعد عبد الكريم حماد (2023) كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم ، العراق .
	المشهداني ، د . خالد احمد فرحان (2017) كتاب التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الايام للنشر والتوزيع ، الاردن .

المحاضرة : الثالثة

نظريات التجارة الخارجية الحديثة

1- نظرية وفرة عوامل الانتاج

بدأ تحليل هذه النظرية بما انتهت اليه النظريات السابقة ، فأن النقد الاساس الذي يمكن توجيهه لهذه النظريات هو انها تجاهلت الاجابة على السؤال الاكثر عمقاً ، وهو :

اذا كانت التجارة تقوم بين الدول عندما تختلف التكاليف او الميزة النسبية بينهما ، فلماذا اذن تختلف التكاليف النسبية بين هذه الدول ؟

وهذا تحديداً ما اجابت عليه النظرية الحديثة لتفسير التجارة الخارجية او نظرية نسب عناصر الانتاج التي قدمها كل من الاقتصاديين السويديين هكشر Hecksher عام (1919) وتلميذه اولين Ohlin عام (1924) ،

ان مساهمتهما غالباً ما يتم ادراجها تحت عنوان النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، وتسمى ايضاً بنظرية هبات الموارد (العمل ، راس المال ، الارض) .

افتراضات النظرية :

أ- وجود دولتين .

ب- وجود سلعتين .

ج- وجود عنصرين في انتاج السلعة هما الارض وراس المال .

د- ان وفرة العنصرين العمل وراس المال تختلف من دولة الى اخرى ، فهناك دولة وفيرة لعنصر العمل ودولة وفيرة لعنصر رأس المال .

ه- سيادة حالة المنافسة التامة في جميع الاسواق للبلدين .

و- سيادة حالة الاستخدام التام .

ز- عناصر الانتاج تتحرك بحرية داخل البلد الواحد الا انها لا تنتقل بين البلدين .

ح- عدم وجود تكاليف نقل .

ط- عدم وجود عوائق تجارية كالتعريفات الجمركية .

ك- ان حالة التكنولوجيا معطاة الا انها متطابقة في كل دول العالم ، بمعنى ان هناك دالة انتاج واحدة لكل سلعة ، ودالة الانتاج هذه تخضع لعوائد الحجم الثابتة (سهولة اشتقاق منحنى امكانيات الانتاج) .

ل- ظروف الطلب متشابهة في كل مكان في العالم ، اي ان تفضيلات المستهلكين واذواقهم متشابهة .

م- يجب ان يكون هناك سلعة كثيفة لاستخدام العمل كسلعة النسيج وسلعة كثيفة لاستخدام الارض كالقمح .

هذه النظرية ترى مثلاً ان ما يفسر قيام الهند والصين بتصدير الاحذية والملابس يكمن في كونهما تتمتعان بوفرة في اليد العاملة الامر الذي يجعل هاتين السلعتين تنتج بكلف ارخص نسبياً لان انتاج هاتين السلعتين تنتج بكلف ارخص نسبياً لان انتاج هاتين السلعتين يحتاج الى كثافة في استخدام عنصر العمل وهو وافر نسبياً في هاتين الدولتين .

ان ما يفسر قيام الولايات المتحدة الامريكية وكندا بتصدير القمح كونهما تتمتعان بوفرة الارض والمناخ الملائم لإنتاجه ، وبالتالي فأنه ينتج فيهما بكلفة نسبية ارخص من بلد اخر لا يتمتع بوفرة نسبية بالأرض .

يمكن تقسيم نظرية هكشر - اولين الى نظريتين فرعيتين :

الاولى : تساوي اسعار عناصر الانتاج دوليا

تتمثل احدى مضامين نظرية هكشر - اولين في ان قيام التجارة الدولية يؤدي الى ميل اسعار عناصر الانتاج نحو التساوي في البلدان المتاجرة ، ذلك ان قيام التجارة سيؤدي الى زيادة انتاج تلك السلع التي تستخدم العنصر الانتاجي الوافر نسبياً وبالتالي زيادة الطلب عليه ، ومن ثم ارتفاع سعره ، وفي نفس الوقت سينخفض انتاج تلك السلع التي تستخدم عناصر الانتاج النادرة نسبياً الامر الذي يؤدي الى انخفاض اسعار هذه العناصر .

الثانية : التجارة تحل محل انتقال عناصر الانتاج

ان التجارة تعمل على انتقال عناصر الانتاج دولياً ولكن ليس بشكلها المطلق والحر وانما من خلال تجسيدها في السلع المنتجة . فبدلاً من ان ينتقل العمل من حيث هو وافر ورخيص الى حيث هو نادر ومرتفع الاجر يمكن ان يحدث هذا الانتقال من خلال تجسيده في السلع الداخلة في المتاجرة ونفس الامر ينطبق على الارض وراس المال .

التوضيح البياني للنظرية :

نفترض ان لدينا دولتين : A دولة وفيرة رأس المال ، B دولة وفيرة العمل ، وينتج كل منهما سلعتين هما : X الحديد ، y المنسوجات ، وكانت السلعة X كثيفة راس المال ، والسلعة y كثيفة العمل .

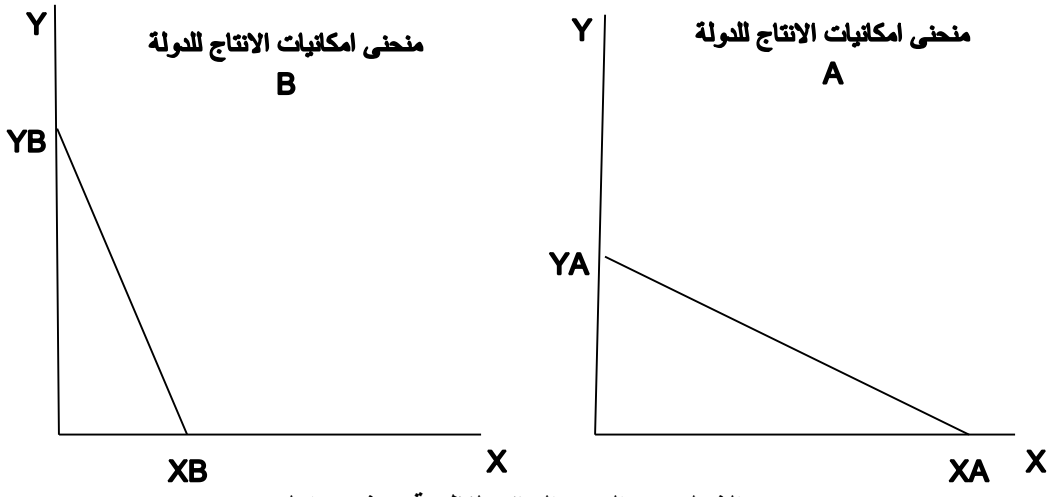

الشكل (1) الرسم البيانى لنظرية هكشر - اولين

الدولة A سوف تنتج السلعة X بكمية كبيرة لان هذه السلعة كثيفة عنصر رأس المال . الدولة B وفيرة عنصر العمل وسوف تنتج السلعة y بكمية كبيرة .

انتقادات نظرية هكشر اولين :

يمكن حصر اهم الانتقادات لهذه النظرية في عدم واقعية فروضها :

أ-استبعاد اثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنلوجي حيث تفترض هذه النظرية تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة .

ب-عدم الاخذ في الاعتبار انتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل اسواق المنافسة الاحتكارية.

ج- عدم قدرة نظرية هكشر - اولين على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الاولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات .

د- تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها .

ليونتيف ونظرية هكشر – اولين :

جاء تفسير نتائج اختبارات هذه النظرية على يد حامل جائزة نوبل الاقتصادي الامريكي ليونتيف والذي عرف في ادبيات التجارة الخارجية بلغز ليونتيف ، في ضوء هذه النظرية تعتبر الولايات المتحدة الامريكية دولة وفيرة رأس المال ، وبالتالي يجب ان تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل ، الا ان هذا الاقتصادي قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الامريكي ارتفاع كثافة راس المال في الواردات الامريكي ، وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات وهذا يتناقض مع مضمون هكشر - اولين .

ونظراً لان هذه النتيجة تعني هدم لنظرية هكشر - اولين فقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف السابقة ، وفيما يلي بعض هذه التفسيرات :

أ- ان العامل الامريكي اكثر انتاجية من العامل الاجنبي ، اي ان كفاءة انتاجية العامل الامريكي تفوق كفاءة وانتاجية العامل الاجنبي بمقدار ثلاثة امثال ، بمعنى ان الولايات المتحدة الامريكية وفيرة العمل وليس رأس المال .

ب- ان المواطن الامريكي يستهلك اكثر السلع كثافة لرأس المال ، ان الولايات المتحدة تفضل استهلاك المزيد والمزيد من السلع كثيفة رأس المال فأنه لا يبقى فائض للتصدير ، فأنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلاً من تصدير سلع مميزة ، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح انعكاس او تحيز الطلب .

ج- قد تتحول السلعة من سلع كثيفة العمل الى سلعة كثيفة رأس المال او العكس .

د- هيكل الحماية ، اي مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية ، التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة وبالتالي تؤثر على حرية التجارة .

ه- رأس المال البشري ، ان الدولة كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال المادي ولكن ايضاً بالإنفاق على رأس المال البشري كالتعليم والتدريب .

2- نظرية تعادل اسعار عوامل الانتاج (ساموبلسون)

ترتبط هذه النظرية بنظرية هكشر – اولين ، فنظرية هكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج وقد أشار هكشر إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة والتي لا يمكن إنكارها .

ومن ناحية أخرى فقد أكد أولين في عام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول ، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحو تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المشاركة في التجارة والتي تتماثل فيها تقنيات الإنتاج .

وفي عام 1948 توصل ساموبلسون إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هكشر - اولين – ساموبلسون) Samuelson – Heckscher - Olin theory " في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول ، ووفقاً لهذه النظرية القائمة على فكرة الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول .

لقد أثبت ساموبلسون ذلك باستخدام نموذج (الدولتين ، السلعتين ، عنصري الإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج .

وهذا يعني ان التجارة الدولية تقوم بالدور نفسة الذي من المفترض أن تقوم به في حالة السماح بحرية انتقال عوامل الانتاج بين الدول . كما انها تساهم في اعادة توزيع الدخول داخل الدولة الواحدة أيضاً ، وأمام هذا الوضع فتحت النظرية الباب أمام العديد من التساؤلات التي يمكن الإجابة عن بعضها عند التعرض لموضوع التجارة الدولية والرفاهة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال إذا ادت التجارة الى تخفيض أجور العمال في الدول ذات الندرة النسبية لعنصر العمل فلماذا لا تقف نقابات العمال ضد تحرير التجارة ؟ ، وإذا ما أثرت التجارة الدولية على الدخول فهل تصل الدول وفقا لهذه النظرية إلى التوزيع الأمثل للدخول من خلال التجارة ؟ ، وهل ستؤدي حرية التجارة إلى معادلة متوسط نصيب الفرد من الدخل في جميع الدول ؟

3- نظرية ريبزنسكي

لقد توصل ريبزنسكي RYBCZYNSKI في عام ١٩٥٤ الى **ان انسياب اي عنصر من عناصر الانتاج الى داخل اقتصاد صغير مفتوح ، سوف يكون سبب في توسع القطاع الذي يستعمل هذا العنصر بكثافة ، وانكماش القطاع الذي لا يستعمله بكثافة** ، ولذلك في المشكلة السابقة فأن تدفق عنصر العمل يؤدي الى توسع القطاع الصناعي ، وانكماش في قطاع الزراعة ان السبب في ذلك هو **ان عنصر العمل عندما يصبح اجره منخفضاً سوف تزداد الأرباح في قطاع الصناعة مقارنة بالأرباح التي سوف يحققها القطاع الزراعي** طالما ان عنصر العمل يشكل اهمية قصوى للقطاع الاول (الصناعي) **ان التوسع في الصناعة يؤدى الى استيعاب وامتصاص الكثير من العمل المنساب ولكن ليس كل العمل .**

ان الصناعة بدورها ايضاً يجب ان تتحصل على معدات رأسمالية من مكان ما وبما ان كل رأس المال الموجود (المتوفر) في الاقتصاد كان قد استخدم بكامله مسبقاً فان المهمة الملقاة على عاتق القطاع الصناعي هي جذب راس المال من القطاع الزراعي اذا ما اراد ان يتوسع (اي قطاع الصناعة) . وهكذا اذا ما قارنا الموقف الآن وقبل تدفق عنصر العمل ، **فان القطاع الزراعي يجد نفسه في موقف يتوفر له عملا اكثر ورأسمال اقل وبما ان عنصر العمل ذو اهمية أقل من عنصر رأس المال في الانتاج الزراعي ، فان الناتج سوف ينخفض اقل من عنصر راس المال في الانتاج الزراعي .**

ولقد اوضح ريبزنسكي ايضاً ان الأجور اذا تغيرت قياساً الى تكاليف رأس المال فأن أسعار المنتجات الزراعية يجب أن تتغير قياساً الى أسعار المنتجات الزراعية ولكن الأسعار النسبية لن تتغير في الاسواق العالمية وذلك لان الاقتصاد صغيراً ، ولذلك وفي حالة التوازن الجديد **فان الاسعار يجب أن تعود الى مستوياتها التي كانت عليها قبل تدفق العمل الى الاقتصاد الصغير المفتوح** . ان عنصر العمل عندما ينساب الى اقتصاد معين سوف يؤدي إلى توسع الصناعات التي تعتمد على كثافة العمل ، في حين ان الصناعات التي تعتمد على كثافة رأس المال سوف تنكمش ، وفي المدى البعيد سوف لن يحدث تغيرا في الاجور قياسا لأسعار رأس المال .

4- نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر)

إن جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي استيفان ليندر Stafian Linder **هو الاعتماد على جانب الطلب في تفسيره ظاهرة التبادل الدولي وإثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض** ، حيث **توصل ليندر إلى أن مستويات الدخول الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية** (كمقياس لحجم التجارة بين

الدول) بالنسبة للمنتجات الصناعية ، تقر نظرية ليندر ان حجم التجارة يزداد في السلع المصنوعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب .

وتقوم هذه النظرية على الفروض الاتية :

أ- أي سلعة لابد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية .

ب- تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض .

ويرى ليندر أنه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة التي تكون الجزء الأكبر من التجارة ، **فإن نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة .** فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق المحلية ، **ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه** ، فوجود أسواق واسعة يمثل أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج .

ومع أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية ، فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوي المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لديهم الحاجات نفسها سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد . ومن هنا تنشأ الصادرات مع اكتشاف أسواق مماثلة في الخارج .

وفي تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية يفرق بين نوعين من السلع :

المنتجات الأولية : يرى أن تبادلها يتم طبقاً للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ، فكثرة عناصر الإنتاج يؤدي إلى انخفاض أثمانها وانخفاض سعر المنتج بينما قلة عناصر الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع أثمانها وارتفاع سعر المنتج .

السلع المصنوعة : يرى ليندر أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية .

محددات التجارة عند ليندر :

أ- محددات التجارة المحتملة

تأتي قدرة دولة ما على تصدير السلع للخارج من وجود طلب محلي على هذه السلعة ، فإنتاجها لهذه السلع على الأقل في المراحل الأولى يكون موجهاً للطلب المحلي ، **وعلى ذلك فإن المحدد الأساسي للتصدير هو وجود الطلب المحلي على السلع ولكن هذا الشرط يعتبر شرط ضرورياً وليس كافياً لتكون هذه السلع صادرات محتملة** . أما **الواردات المحتملة لبلد من البلدان فمن الواضح أن الطلب المحلي عند الأسعار**

الجاري يحدد السلع التي قد تستورد ويحتاج الأمر في هذه الحالة إلى اللجوء إلى فكرة الطلب المتماثل كما هو الحال بالنسبة للصادرات .

ب- محددات التجارة الفعلية

التجارة الفعلية طبقاً لنظرية ليندر هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة:

أما فيما يخص القوى الخالقة للتجارة ، فهي تتمثل فيما يأتي :

الاول : **عنصر المنافسة الاحتكارية** ، حيث تعتمد المنافسة الاحتكارية على تمايز المنتجات فإنها بذلك تخلق فرصة لترويج المنتجات بين البلدان المختلفة خصوصاً التي يتقارب متوسط الدخل فيها .

الثاني : **التفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية ووفورات النطاق** ، هذه العوامل تلعب دوراً هاماً في اختلاف الأسعار النسبية للسلع من بلد لآخر، وبالتالي فإن اعتبارها من قوى خلق التجارة ما هو إلا طريقة أخرى للقول إن اختلاف دوال الإنتاج بين البلدان يؤدي إلى قيام التجارة بينها بالفعل .

الثالث : **اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين** ، فإذا كان اختلاف نسب عناصر الإنتاج يجعل بعض السلع أرخص في أحد البلدين عنه في الآخر ، **فإن هذا الاختلاف في نسب العناصر يؤدي إلى تحويل الصادرات المحتملة إلى فعلية** ويعتبر بذلك من قوى خلق التجارة.

ويصل ليندر من عرضه لهذه القوى الخالقة للتجارة إلى نتيجة هامة وهي أنه في حالة عدم وجود عوائق للتجارة ، فإن التجارة الفعلية سوف تعادل التجارة المحتملة .

اما فيما يخص القوى المعوقة للتجارة فهي كما يأتي :

الاول : **عامل المسافة** : يجعل من الصعب على المنظمين ان يكونوا على علم بطبيعة حاجات الاسواق البعيدة وبالتالي يحدد مجال التجارة .

الثاني : **نفقات النقل** : وهي ان كانت تتوقف على المسافة الا ان العلاقة بينهما ليست على وتيرة واحدة ، فقد تكون نفقات النقل لمسافة قصيرة اكبر من نفقات النقل لمسافة اطول وواضح انه كلما ارتفعت نفقات النقل كلما قل نطاق التجارة الفعلية .

الثالث : **القيود على التجارة** : مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد وخلافه فهي قوى معوقة للتجارة .

أثر قيام التبادل الدولي

يفرق ليندر بين نوعين من البلدان : الاول : بلدان تتمتع اقتصاداتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد وهي الدول المتقدمة ، الثاني : بلدان لا تتمتع بهذه القدرة وهي البلدان المتخلفة والسبب في هذه التفرقة في مجال بحث اثر التبادل الدولي هو أن هذا الأثر يختلف كماً ونوعاً باختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي . فيترتب على قيام التجارة ارتفاع متوسط الدخل في قطاع منافسة الاستيرادات (وذلك لأن قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في القطاع الأول ويقلل من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في القطاع الثاني) ويؤدي ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير الى تزايد السكان وتراكم رأس المال في هذا القطاع . كما يؤدي انخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع منافسة الاستيرادات الى تناقص السكان وتقلص رأس المال في هذا القطاع ، وتستمر هذه العملية حتى يختفي قطاع منافسة الاستيرادات ويستقر الاقتصاد القومي عند وضع توازني جديد .

ويتضح مما سبق ان ليندر يتبع تحليلا ديناميكيا لأثر التجارة بحيث تكون نتيجتها ليس مجرد تخصيص الموارد بل تغير حجم ونوع الموارد ذاتها .

تقييم نظرية ليندر

تعتبر نظرية ليندر تطويرا للأدب الاقتصادي في هذا المجال للاعتبارات السابقة ، ولكن على الرغم من جاذبية التحليل المتقدم ، الا ان **هناك امثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلي للمنتجات** ، وأبرز ما يساق على ذلك مثلا :

أولا : قيام بعض دول شرق اسيا التي لا تدين بالمسيحية او الإسلام بإنتاج أشجار الكريسماس الصناعية ومواد الزينة الخاصة بأعياد الميلاد ، وتقوم بتصديرها الى دول مسيحية ، وكذلك تصدير فوانيس رمضان بأغانيها الدينية الى البلدان الإسلامية .

ثانيا : نلاحظ قيام هذه الدول بإنتاج مستلزمات الحج ، وسجاد الصلاة ، وبوصلة تحديد مكان الكعبة المشرفة لتحديد اتجاه القبلة ، وتقوم بتصديرها الى الدول الإسلامية .

5- نظرية ستابلر - ساموبلسون

تدرس نظرية ستابلر - ساموبلسون Stapler - Samuelson theory **أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج** ، ظهرت هذه النظرية عام 1941 ، وبالرغم من أن هذه النظرية تدخل أصلاً في إطار نظرية السياسات التجارية Trade policies theory، إلا أن اعتمادها على نظرية هكشر - اولين من ناحية تحليلها لأثر تغير أسعار السلع على الإنتاج والصادرات ، ودخول عوامل الإنتاج يجعل تناولها ضمن الحديث

عن التطورات التي تحقق بنظرية التجارة الدولية أنسب ، **فلقد بنيت النظرية على نفس الفروض التي قامت عليها نظرية هكشر – اولين ، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع** ، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها ، وذلك في نموذج للتوازن العام .

لقد أثبتت النظرية أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها ، بدلاً من استيرادها المكلف ، وبما أن حجم العرض من عاملي الإنتاج ثابت ، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في صناعة السلعة الثانية إلى صناعة السلعة الأولى ، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سعر هذا العامل مع سعر العامل الآخر، ومن ثم هناك الكثير من المحاولات التي أجريت لتعميم هذه النظرية وقد ثبتت إمكانية التعميم نظرياً ، وذلك من حيث تساوي عدد السلع مع عدد عوامل الإنتاج .

6- نظرية جون هيكس

درس جون هيكس J. R. Hicks theory في عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون ، استنتج عندها هيكس أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها ، خصوصاً إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية ، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها لمكاسب في شروط التبادل الدولي ، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات .

لقد قام هيكس بالتمييز بين ثلاثة أنواع للتقدم العلمي هي :

أ- التقدم المستخدم لرأس المال Capital using progress

ب- التقدم المستخدم للعمل Labor using progress

ج- التقدم المحايد Neutral progress

وقد قدم هيكس افتراضاً يتصف بالتقييد من شأنه أن يجعل نسبة مزج عوامل الإنتاج متساوية قبل تحقيق التغيير العلمي وبعده ، **كما يجعل التقدم العلمي وفقا للمعايير السابقة محايداً** ، وبناء على هذا الافتراض فقد **توصل هيكس إلى النتيجة الاتية : إذا اختص التقدم العلمي بإحدى السلعتين المنتجتين مع ثبات أسعارهما النسبية ، لا بد وأن ينخفض حجم الإنتاج المطلق من السلعة الأخرى .**

7- نموذج الفجوة التكنولوجية

طبقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية العائد للاقتصادي بوزنر **فان قدراً كبيراً من التجارة الدولية مبني على ادخال منتجات جديدة او طرائق انتاج مستحدثة ، ويعطي هذا الامر للدولة صاحبة الابتكار ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي ، وتزول هذه الميزة الاحتكارية في بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الاخرى بإنتاج سلع مقلدة .**

ويشير بوزنر الى وجود نوعين من فترات الابطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

أ- **فترة ابطاء ردة الفعل** ، ويطلق عليها ايضاً فجوة تأخر الطلب ، وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يعترف فيها المنتجون في الدول الاخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات التي حدثت ، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة الى دول اخرى . اي تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدول موطن الابتكار، واستهلاك هذه السلعة في الدول الاخرى .

ب- **فترة ابطاء التقليد** ، وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين انتاج السعلة الجديد لأول مرة (الانتاج الاصلي) وانتاج الدول الاخرى لها (الانتاج المقلد) ، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ، ويحل محلها الانتاج المحلي المقلد في البلدان الاخرى .

ويختلف المدى الزمني للفجوتين ، حيث تكون فترة ابطاء التقليد اطول زمناً من فترة ابطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية التي تفتح المجال امام التجارة الدولية في هذه السلعة .

الرسم البياني للفجوة التكنولوجية

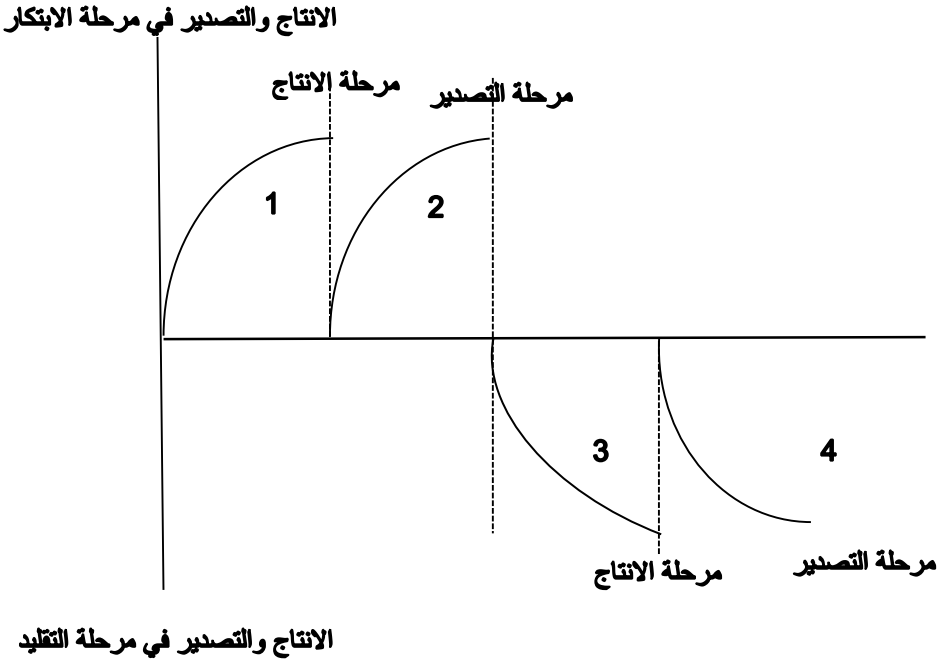

الشكل (7) الفجوة التكنولوجية

يتضح من الشكل اعلاه ان الفجوة 1و2 تعبر عن فجوة تأخر الطلب ، والفجوة 1 الى الفجوة 3 تمثل فجوة التقليد ، والفرق هو 2 الى 3 يشير الى الفجوة التكنولوجية .